

إسرائيل والأقلية الفلسطينية:

تقرير الرصد السياسي نيسان- حزيران 2011

تقرير رقم 14، 2011

في هذا التقرير

1	مقدمة
	السلطة التشريعية:
3	اقتراحات قوانين
7	التماسات للمحكمة العليا ضدّ السلطة التشريعية
9	محاولات قمع إحياء ذكرى النكبة
12	تصريحات رجال السياسة
13	التمييز في القطاع العامّ
	القسم التحليلي:
15	الحلول الحكومية المقترحة لأزمة السكن تتجاهل احتياجات المجتمع العربيّ
21	خاتمة



م.د.ا. | מ.ד.א. | مركز
Al-Carmel 786788
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية
המרכז הערבי למחקר חברתי יישומי
Arab Center for Applied Social Research

إسرائيل والأقلية الفلسطينية:

تقرير "مدى الكرمل" الدوري للرصد السياسي

نيسان - حزيران 2011

إمطانس شحادة*

مقدمة

بنظرة عميقة من الخارج على ما يحدث في الجهاز السياسي في إسرائيل، ستلاحظ تسارع انحدار هذا الجهاز نحو ثقافة سياسة غير ديمقراطية تنقسم فيها مركبات الجهاز الأدوار وتتكامل؛ إذ تؤيد الثقافة السياسية للمواطنين اليهود، وكما وضّحنا ذلك في تحليل التحوّلات في المواقف والقيم السياسيّة للمواطنين اليهود منذ عام 1992 حتّى العام 2009 في تقرير الرصد السابق، تؤيد مفاهيم الديمقراطية الإجرائيّة، ولكن ليس الديمقراطية الجوهرية، وهو ما يخلق تناقضًا خطيرًا طالما أشار إليه منظر و الفلسفة الديمقراطية يؤدي إلى خلق انطباع مخالف للواقع يمكن من استمرار عمليّات الإجحاف والقمع للأقليات بطريقة سلسة. كذلك تطالب أغلبية المواطنين اليهود بتحسين الطابع اليهودي للدولة وتكريس تفوّق المجموعة اليهودية.

أمّا السلطة التنفيذية، التي تتغذى وتتغذى الثقافة السياسيّة السائدة، فتعمل على تطبيق سياسة معادية للديمقراطية في ما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين وفي مناطق السلطة الفلسطينية أيضًا. في المقابل، تعمل السلطة التشريعية على سنّ قوانين توّفر الغطاء الشرعيّ لتلك المواقف والقيم غير الديمقراطية، وتركّز على تقليص حيّز النشاط السياسيّ لكلّ من يعارض الإجماع الصهيونيّ الجديد، وتحارب الهوية والوعي القوميّ لدى الفلسطينيين في إسرائيل؛ بينما تعمل بعض جهات المجتمع المدنيّ على استكمال هذا الدور وتهاجم كلّ من لا ينضوي تحت المسلمات السياسيّة-القومية القائمة، وتطالب

بمعاقبته جماهيرياً أو مادياً، بل تحت أحياناً السلطة التشريعية، أو السلطة التنفيذية، على اتخاذ خطوات عقابية. مقابل هذه التوجهات، تقف السلطة القضائية صامته دون أي فعل يُذكر.

شهدت الأشهر نيسان وأيار وحزيران الأخيرة المزيد من تلك النزعات، حيث تصاعدت حدة الهجوم السياسي على المواطنين الفلسطينيين، لما تتضمنه تلك الفترة من مناسبات قومية مؤسّسة لكلا الطرفين: النكبة الفلسطينية والاستقلال الإسرائيلي. فقد وُقرت هذه الفترة لجميع فئات الجهاز السياسي في إسرائيل الفرصة لإبراز "وطنيتهم" عبر الهجوم على القومية، والهوية، والرواية والذاكرة الفلسطينية. حتى الإسرائيليون الناشطون ضد السياسة الإسرائيلية، الذين لا ينصاعون لحدود الإجماع الإسرائيلي، كانوا هدفاً للهجمات، والتحرّيش والملاحقة السياسية، جرّاء مواقفهم السياسية وتأييدهم لحقوق الإنسان، وتحذيراتهم من المخاطر المحدقة بقيم ديمقراطية أساسية وبحقوق الإنسان.

إحدى أبرز هذه المؤسسات هي "إم ترنتسو" (ومعنى الاسم: إن كنتم تبتغون) التي تبادر إلى حملات نزع شرعية وإلى مهاجمة جمعيات أهلية وأكاديميين وسياسيين، بل حتى أفراد عاديين، ممن لم ينضوا بعد تحت الإجماع السياسي الصهيوني الجديد في إسرائيل. "إم ترنتسو" هي مؤسّسة حديثة نسبياً على الساحة السياسية غير الحكومية في إسرائيل، إذ أنشئت عام 2007 وتموّل عن طريق تبرّعات أغنياء أو تبرّعات شخصية من خارج دولة إسرائيل. فقد قامت المؤسّسة -على سبيل المثال- بشنّ حملة إعلامية كبيرة ضدّ جمعية "الصندوق الجديد لإسرائيل" بسبب ادّعاءات لفتتها "إم ترنتسو" تتهم الصندوق بدعم مواقف داعمة لأعداء إسرائيل، ودعم جمعيات عربية، وجمعيات إسرائيلية شاركت في تحضير تقرير غولدستون عن الحرب على غزة. كما شنت المؤسّسة حملة مراقبة سياسية لعدد من المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية بسبب مواقفهم السياسية وموادّ التعليم اليسارية وغير الصهيونية التي يدرّسونها في الجامعات، وفقاً لمؤسّسة "إم ترنتسو". وقامت كذلك بمراجعة كافة موادّ التعليم والمقالات والكتب التي درس بها هؤلاء. هذه التصرفات وصفها البعض بـ "المكارثية" وملاحقة سياسية ترمي إلى قمع الحريات الأكاديمية.

في بعض الحالات، ينعكس عمل "إم ترنتسو" في السلطة التشريعية، وبواسطة اقتراح قوانين تتماثل مع مطالبهم ومواقفهم السياسية، وهو ما يعني منح تصرفات وحملات التشويه والملاحقة السياسية

شرعية قانونية. وبذلك يمكن اعتبار عمل ونشاط "إم ترستو" مكملين لعمل السلطة التشريعية والتنفيذية.

السلطة التشريعية

اقتراحات قوانين

من مشاريع القوانين التي عُرضت على الكنيست في الاشهر نيسان لغاية حزيران، والتي تعبر عن مواقف تنظيم "إم ترستو"، وعن الإجماع السياسي الصهيوني الجديد، من هذه المشاريع "اقتراح قانون الجمعيات (تعديل - منع دعم كيان سياسي غريب لجمعيات سياسية في إسرائيل)، 2011"،¹ الذي تقدم به النائب أوفير أكونيس (الليكود). بحسب هذا القانون، إن أي "جمعية سياسية" تهدف في ما تهدف- إلى التأثير على الأجندة السياسية والأمنية لدولة إسرائيل، أو تنظم نشاطاً ذا طابع سياسي، لن يُسمح لها بالحصول على تبرعات تزيد عن 20 ألف شاقل في السنة من أي دولة أجنبية أو مؤسسات تمثل دولاً.

وجاء في الشرح المرافق لاقتراح القانون أن هذا القانون "يأتي لمنع الجمعيات في إسرائيل من الحصول على تبرعات من حكومات أو جهات دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك على ضوء النشاط المكثف للعديد من التنظيمات التي تعمل تحت غطاء "منظمات حقوق إنسان"، والتي تحاول التأثير على الخطاب السياسي، وعلى طابع وسياسات دولة إسرائيل". مقدم الاقتراح يعلل اقتراحه بأنه لا يمكن لدولة إسرائيل أن تسمح لدول العالم التدخل في شؤونها الداخلية بعلو نحو حرّ وعلني، بواسطة دعم جمعيات ذات طابع سياسي. كما يرمي إلى وضع حدّ لتدخل عناصر أجنبية في تحديد مستقبل وطابع دولة إسرائيل وسكانها".²

اقتراح القانون هذا من المحتمل -إن أقرّ- أن يلحق الضرر بجمعيات عربية أو جمعيات إسرائيلية لا تنضوي تحت الإجماع السياسي القائم، وتموّل -مثلاً- من قبل الاتحاد الأوروبي، أو بصناديق تمويل تحصل على مساعدات من حكومات بلدانها، كون الجمعيات المعدودة على تيار اليمين الإسرائيلي أو

¹ اقتراح قانون ف/18/3312، قُدم إلى الكنيست في 13.6.2011.
² المصدر السابق.

تعمل تحت سقف الإجماع الصهيونيّ تحصل -في المعتاد- على تمويل من قبل أغنياء أفراد لا يخضعون لشروط اقتراح القانون.

ثمّة اقتراح قانون آخر يرمي كذلك إلى تقييد نشاط الجمعيات والمؤسسات التي لا تتصاع للإجماع الصهيونيّ الجديد، هو اقتراح "قانون الجمعيات (تعديل - تحفظ على تسجيل جمعية)"،³ من قبل عضوتي الكنيست ميري ريجف (ليكود) وأنستاسيه ميخائيلي ("يسرائيل بيتينو"). بناء على الاقتراح: في قانون الجمعيات عام 1980 وفي المادة 3، بدل "ديمقراطي" يُكتب "يهوديّ ديمقراطي". بهذا تطالب النائبتان، وكما جاء في شرح القانون، "بمنع إمكانية تسجيل جمعية تنفي وجود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية". الوضع القانوني القائم قبل التعديل يمنع تسجيل جمعية جديدة تنفي الطابع الديمقراطيّ لإسرائيل.

كما كان هناك اقتراح قانون آخر يطالب بتوسيع العقوبات جرّاء عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية لتشمل إمكانية حلّ جمعية قائمة. المقصود اقتراح "قانون الجمعيات (تعديل - تحفظات على تسجيل جمعية تنفي الطابع اليهودي للدولة)"،⁴ والذي قدّمه إلى الكنيست في 6.6.2011 النائب أوري أريئيل وآخرون.⁴ يرمي اقتراح القانون هذا إلى منع تسجيل جمعية لدى مسجّل الجمعيات إذا كانت تتطّلع إلى "المسّ بالطابع اليهوديّ أو الديمقراطيّ لدولة إسرائيل". معنى هذا أنّ مقدّمي الاقتراح لا يكتفون باعتراف الجمعية بالطابع اليهودي والديمقراطيّ لدولة إسرائيل كشرط لقبول تسجيلها، بل يطالبون بمنع تسجيل أو تفكيك جمعية قائمة تعمل ضد الطابع اليهودي والديمقراطيّ لإسرائيل.

خطورة اقتراح القانون أعلاه لا تكمن فقط في مطالبة إلزام الجمعيات، إضافة للأحزاب السياسيّة والمرشّحين للكنيست، بعدم العمل ضدّ الطابع اليهوديّ لإسرائيل، بل كذلك في ضبابيّة تحديد "المسّ بالطابع اليهودي والديمقراطيّ لإسرائيل". فمن غير المستبعد أن يكون هذا التحديد سياسياً تعسّفاً من قبل مسجّل الجمعيات، كما يتّضح من الشرح المرفق باقتراح القانون، حيث جاء ما يلي: "يطالب اقتراح القانون هذا بإضافة دافع آخر لدوافع منع تسجيل جمعية، وهو الدافع الذي ينصّ على عدم

³ اقتراح قانون رقم ف/3029/18.

⁴ اقتراح قانون رقم ف/3309/18.

تسجيل جمعية إذا كان أحد أهدافها نفي الطابع اليهودي للدولة، كما يسمح بتفكيك جمعية تعمل من أجل هذا الهدف. ويضيف اقتراح القانون أنه في حالة عدم وجود هدف كهذا بين أهداف الجمعية، لكن ثمة احتمال معقول لقيامها بنشاط لتحقيق هذا الهدف، يُسمح بمنع تسجيلها".

لا يكتفي المشرعون في إسرائيل بمحاولات تحصين الطابع اليهودي للدولة وإرسائه ضمن القوانين، واستعمال ذلك كشرط للنشاط السياسي الحزبي، أو نشاط القطاع الثالث، بل يطالبون بفرض هذا الشرط على الشركات التجارية أيضاً، كما يتضح من اقتراح "قانون الشركات (تعديل - تحفظات على الشركات)، 2011⁵ وهو الاقتراح الذي قُدّمه في 6.6.2011 النواب: أوري أرينيل؛ دافيد أزولاي؛ زئيف ألكين؛ أنستاسيه ميخائيلي؛ دافيد روتن. يطالب المقترحون بمنع تسجيل شركة تجارية تعمل ضد "قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية". وجاء في شرح أرفق لاقتراح القانون أن التعديلات المقترحة "تهدف إلى منح مسجل الشركات صلاحية منع تسجيل شركة هدفها تقويض الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة إسرائيل، وتمكينه من فرض غرامة مالية على الشركة التي تعمل من أجل هذا الهدف، وفي نهاية المطاف العمل على حلّ هذه الشركة، في حالة عدم دفع الغرامة المالية حسب هذا البند"⁶.

جهود بعض أحزاب الائتلاف لفرض قيود سياسية على نشاط المجتمع المدني تكمل -على نحو عملي- الحملة الجماهيرية التي قامت بها منظمة "إم ترنتسو" ضد مؤسسات المجتمع المدني، التي تُعتبر بعرف السياسة الإسرائيلية مناهضة للإجماع الصهيوني الجديد، ومعارضة لسياسات إسرائيل في الضفة الغربية والقطاع، وتجاه المواطنين الفلسطينيين.

جهود أحزاب الائتلاف لا تتوقف عند المطالبة بفرض العقوبات، بل كذلك في مجال محاولة تجنيد الموارد وتوظيفها لخدمة أهدافهم السياسية القومية، ولا سيما التحكم في توزيع الموارد والمكافآت من خلال إقصاء المواطنين الفلسطينيين، وذلك عبّرَ اشتراط تأدية الخدمة العسكرية أو الخدمة القومية، كما يتضح من اقتراح قانون "التأمين الوطني (تعديل - زيادة مخصصات أطفال خريجي الجيش)،

⁵ اقتراح قانون رقم ف/3305/18.

⁶ المصدر السابق.

2011⁷، الذي قدّمه إلى الكنيست في شهر أيار الأخير النائب دافيد روتم وآخرون، بغية مكافأة الخادمين في الجيش بواسطة مضاعفة مخصّصات الأطفال. ينصّ اقتراح القانون على تعديل المادة 68(أ) بحيث يضاعف مبلغ مخصّصات الطفل الذي يخدم أحدُ والديه في الجيش. ويخصّ هذا التعديل الوالد الذي خدم في الجيش لمدة لا تقلّ عن ثمانية عشر شهراً، والأمّ التي خدمت لمدة لا تقلّ عن اثني عشر شهراً، أو إذا سرّحاً قبل تلك المدة بسبب إعاقة.

اقتراح قانون آخر يرمي إلى تحقيق مكاسب قومية بواسطة تشويه قوى السوق هو اقتراح قانون "هبة خاصة لتشجيع النقب والجليل (تعديلات قانونية)"، 2011⁸، الذي قدّمه النائب شلومو موله. من المعروف أنّ مصطلح "تشجيع النقب والجليل" يُقصد به تهويد النقب والجليل الذي يهدف إلى إقصاء المواطنين الفلسطينيين. يبتغي اقتراح القانون هذا تقديم مساعدات بقروض السكن لليهود الذين يتوجّهون إلى النقب والجليل للسكن فيهما، بحصولهم على هبة بمبلغ 75,000 شاقّل، إضافة إلى قرض بمبلغ مشابه. كما يمنح اقتراح القانون تخفيضات في ضريبة الشراء بنسبة 50%.

إضافة إلى تقييد النشاط السياسي الرسمي، واشترطه بالاعتراف بالطابع اليهودي والديمقراطيّ لإسرائيل، ومنح المحفّرات للمواطنين اليهود، إضافة إلى ذلك عملت الكنيست وما زالت تعمل على تقليص حيز الحقوق السياسيّة وحيز النشاط السياسيّ غير الرسميّ وغير المؤسّساتي، حتّى في مؤسسات علميّة وأكاديميّة كما هو الحال مع اقتراح قانون "العقوبات (تعديل - منع التفوّه بأقوال داخل مؤسسة تعليميّة لمن أدين بمساعدة الإرهاب)"، 2011⁹، الذي يرمي إلى منع شخصيّات سياسيّة من المشاركة في فعاليّات سياسيّة داخل مؤسسات تعليميّة. ومصطلح "مساعدة الإرهاب" هنا هو تسمية للسياسيين والقياديين المصنّفين خارج الإجماع الإسرائيليّ.

إذ إنّّه حسب القانون الإسرائيليّ، وفي ظروف معيّنة، قد تُعتبر معارضة الاحتلال، وتأييدُ نضال الشعب الفلسطينيّ من أجل دولته، تأييداً للإرهاب. ووفق اقتراح القانون، كلّ من أدين بجرم حسب أوامر منع الإرهاب لعام 1948، وألقى خطاباً علنيّاً في مؤسسة تعليميّة دون الحصول على تصريح مسبق من وزير التعليم وبالتشاور مع وزير القضاء، تفرض عليه عقوبة السجن لمدة ثمانية عشر

⁷ اقتراح قانون رقم ف/3299/18.

⁸ اقتراح قانون رقم ف/3023/18.

⁹ اقتراح قانون رقم ف/3339/18.

شهرًا. في حالة المصادقة على هذا الاقتراح، سئل جميع المدارس العربيّة والجامعات بإعلام وزير التعليم عن كلّ نشاط مستقبليّ في سبيل الحصول على مصادقة مسبقة على الأسماء المشاركة في النشاط الاجتماعيّ أو السياسيّ. يشكّل هذا الاقتراح خطرًا فعليًا على حرّيّة التعبير وحرّيّة المعلومات، حيث يمنح شخصيّة سياسيّة مثل وزير التعليم والأمن حقّ السماح أو منع شخص ما من الحديث في مؤسّسة تعليميّة، وذلك بناء على اعتبارات سياسيّة قوميّة.

في 3.7.2011، نوقش اقتراح القانون في اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع، وتقرّر إرجاء البتّ فيه، كي يُمنح رؤساء الجامعات فرصة مناقشته على نحو معمّق وإبداء الرأي فيه.¹⁰

التماسات للمحكمة العليا ضدّ السلطة التشريعيّة

في مناسبات عدّة، تحاول الأحزاب العربيّة أو مؤسّسات المجتمع المدنيّ، التعامل مع غبن السلطة التشريعيّة أو التنفيذيّة عن طريق التوجّه إلى المحاكم، على الرغم من الإنجازات القليلة في هذا المجال بتغيير سياسات أو رفض قوانين بسبب عدم ملاءمتها للقواعد الدستوريّة التي وضعت في قوانين الأساس.

في حزيران عام 2010، قرّرت لجنة الكنيست معاقبة عضوة الكنيست حنين زعبي إثر مشاركتها في أسطول الحرّيّة، وسحبت منها ثلاثة امتيازات: جواز السفر الدبلوماسيّ؛ المساعدة الماليّة التي تقدّمها الدولة عند حصول ملاحقات قضائيّة؛ منافع أخرى في حالات السفر إلى الخارج. في تشرين الثاني عام 2010، قدّم كلّ من النائبة حنين زعبي ومركز "عدالة" وجمعيّة حقوق المواطن التماسًا إلى المحكمة العليا ضدّ قرار الكنيست سحب الحقوق البرلمانيّة للنائبة حنين زعبي. في الـ 26 من نيسان عام 2011، أصدرت المحكمة العليا أمرًا مشروطًا للكنيست تطالبه بتفسير موقفه من عدم إلغاء القرار لسحب الحقوق البرلمانيّة للنائبة حنين زعبي في غضون 30 يومًا.¹¹

وقد ادّعى الملتمسون أنّ سحب الحقوق يتناقض مع الحصانة البرلمانيّة الجوهريّة الممنوحة لأعضاء البرلمان، كما أنّ وظيفة الحصانة هي حماية العمل السياسيّ لأعضاء الكنيست، ولا سيّما ممثلي

¹⁰ قرار اللجنة 1949 بتاريخ 3.7.2011: www.pmo.gov.il/PMO/vadot/hakika/2008-2011/07-2011/des3504.htm

¹¹ بيان للصحافة، مركز عدالة 27.4.2011.

الأقليات. وقد قامت الكنيست بخرق صلاحياتها وعملت بخلاف قانون الحصانة الذي يمنع المساس بحقوق أعضاء الكنيست إثر أعمال سياسية وتنفيذ مهامهم.¹²

كما قال الملتزمون إن سحب الحقوق فيه أسبقية خطيرة، إذ يمنح ممثلي الأغلبية في الكنيست معاقبة أعضاء كنيست بسبب مواقفهم السياسية، بما يتنافى مع جوهر الحصانة البرلمانية. هذه الأسبقية قد تهدد حق التعبير عن الرأي وحق المساواة للمثلي الأقلية، ولا سيما الأقليات القومية.¹³

في التقرير السابق، تابعنا إقرار الكنيست تعديل قانون أوامر الجمعيات التعاونية (رقم 8) 2011، الذي يشترط على كل من يسعى للانتقال إلى بلدة صغيرة في منطقتي النقب والجليل يقطنها أقل من 400 أسرة، الحصول على موافقة من لجان قبول تتألف من سكان المدينة، وعضو في الوكالة اليهودية أو المنظمة الصهيونية العالمية. عملياً، يخول القانون هذه اللجان أن ترفض المرشحين الذين تراهم - في ما تراهم- "غير ملائمين لطريقة الحياة في المجتمع"، أو "قد يضرّون بنسيج المجتمع". هذا القانون يوقر غطاءً قانونياً لمنع المواطنين العرب من الانتقال للسكن في البلدات التعاونية أو البلدات الصغيرة.

إثر إقرار القانون، قدّم مركز "عدالة" التماساً إلى محكمة العدل العليا في آذار عام 2011 لإلغاء تعديل القانون.¹⁴ وقد جاء في الالتماس "أنه على الرغم من أن القانون يشير في أحد بنوده إلى واجب احترام الحق في المساواة ومنع التمييز ضد أي فرد بسبب انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، يمكن لجان القبول من رفض متقدمين للسكن في هذه البلدات لكونهم "غير ملائمين للحياة الاجتماعية في المجتمع... والنسيج الاجتماعي والثقافي في البلدة".¹⁵ علاوة على ذلك، إن القانون يسمح للجان القبول بتصنيف المتقدمين وفقاً لمعايير خاصة تحددها كل بلدة في أنظمتها الداخلية بناءً على "مميزات" كل بلدة وبلدة. ويأتي ذلك بعد أن قامت بلدات جماهيرية عديدة، وخصوصاً تلك المجاورة للبلدات العربية، بتعريف نفسها في أنظمتها الداخلية، كبلدة ذات تصوّر "صهيوني"، وبهذا تقطع الطريق على قبول العرب للسكن فيها. من الجدير ذكره، أن غالبية البلدات الجماهيرية ليس لها مميزات اجتماعية وثقافية خاصة من شأنها تبرير إخضاع المتقدمين للسكن فيها لامتحانات الملاءمة الاجتماعية، وفقاً لالتماس "عدالة".

¹² المصدر السابق.

¹³ جاكى خوري ويهونتان ليس، "محكمة العدل: على الكنيست أن تشرح سحب حقوق النائبة حنين زعي"، هآرتس 26.4.2011.

¹⁴ قدّم الالتماس مركز "عدالة" مع عدد من الجمعيات الأخرى، والمؤسسة لحقوق الإنسان، وصندوق إبراهيم.

¹⁵ "المحكمة العليا تصدر أمراً مشروطاً ضد قانون لجان القبول في البلدات الجماهيرية"، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد رقم 83، حزيران

2011: www.adalah.org/Article_full_arb.asp?parentID=413&ID=151

في الـ 20 من حزيران عام 2011، أصدرت المحكمة العليا أمراً مشروطاً يجبر الكنيست والمستشار القضائي للحكومة أن يشرحا خلال 45 يوماً لماذا لا يُبطل قانون لجان القبول في البلديات الجماهيرية الذي يميّز ضدّ المواطنين العرب في القبول للسكن في هذه البلديات.¹⁶

محاولات قمع إحياء ذكرى النكبة

في تاريخ 15 أيار من كلّ عام، يحيي الفلسطينيون ذكرى نكبتهم وانكسار مشروع الحداثة الفلسطينيّ، مقابل إقامة دولة إسرائيل على أنقاض مدنهم وقراهم وأراضيهم. إلاّ أنّه في السنوات الأخيرة ازداد منسوب الوعي القوميّ والوطنيّ لدى الفلسطينيين، وتنامت الهوية الفلسطينية متحدية محاولات الأسرلة المعمول بها في سياسات الدولة تجاه المواطنين الفلسطينيين. هذا الواقع يفلق ويزعج صنّاع القرار في إسرائيل الذين يحاولون منع إحياء ذكرى النكبة. فبالإضافة إلى سنّ قانون يمنع إحياء ذكرى النكبة يوم استقلال دولة إسرائيل، أو إحياء يوم الاستقلال كيوم حداد، وعدد من اقتراحات القوانين التي تحاول قمع الهوية الفلسطينية، تقوم مؤسسات مدنيّة بإكمال المحاولات الحكوميّة والعمل الرسميّ، عن طريق فعاليّات لا تستطيع الدولة أو لا تريد عملها.

هنا كذلك تنشط مؤسسة "إم ترنتسو" ("إن كنتم تبتغون") على وجه الخصوص، عن طريق منشورات تسعى إلى إنكار حدوث النكبة الفلسطينية، وتعمل على تشويه التاريخ والرواية الفلسطينية وتمجيد الرواية الصهيونيّة. في تاريخ 14.5.2011 -أي عشية ذكرى النكبة-، أصدرت حركة "إم ترنتسو" كتيباً بعنوان "نكبة خرطة" (كذبة أو بدعة)،¹⁷ تعمل من خلاله على تشويه التاريخ بغية اقناع المجتمع الإسرائيليّ، وهو هدف الكتيّب الأبرز باعتراف كاتبه، بشرعيّة المشروع الصهيونيّ ونزاهته ومصداقيّته، ولكي لا يقع المواطن اليهوديّ في مطبّ المؤرّخين الجدد الذين كشفوا عن مجازر المشروع الصهيونيّ وفقدوا الكثير من ادّعاءاته، ونزعوا في كثير من الحالات أخلاقيّاته المصطنعة التي روّج لها داخل مجتمعه وفي كثير من دول العالم.

¹⁶ يهونتان ليس، "على الدولة شرح دستوريّة قانون لجان القبول"، هارتس 20.6.2011.
¹⁷ روعي أراد، "إم ترنتسو: فاشية خطيرة أو مدللون مع نوايا حسنة"، هارتس، 16.5.2011. نصّار شاهين، "نكبة خرطة" كتيب جديد لحركة "إم ترنتسو" العنصريّة، موقع بكرة، 14.5.2011.

جاء في بيان نشر على موقع الحركة الإلكتروني: "هذا الكتيّب هو سلاح توعويّ في الحرب على الجهل، والكذبة التي تهدّد جرفنا كالتسونامي. هو سلاح في حرب المئة عام على حقّ اليهود بالسيادة على أرض إسرائيل. هو موقف هجوم في حرب نزع شرعية دولة إسرائيل. هو كتيّب سيعرض أمامكم معلومات تاريخية ذات قيمة كبرى. هو معلومات تنقص الكثيرين منّا، ونحن بحاجة إليها في حربنا على صدق طريقتنا وتشكيل صورتنا الأخلاقية اليهودية".¹⁸

وتدعي حركة "إم ترستسو" في كتيّبها أنّ "النكبة هي خدعة وحيلة غير مسبوقه ومغيظة كلّ هدفها إعادة صياغة وكتابة التاريخ. بحسبها، المعتدي تحوّل إلى ضحية؛ المدافع عن نفسه من الذبح تحوّل إلى مجرم حرب. باسم النكبة يُسمح بتشويه الوقائع والحقائق، واختلاق الأكاذيب، وحياسة مؤامرات دموية تتهم إسرائيل بارتكاب جرم التطهير العرقيّ. خرافة النكبة المشوهة هي كذبة عملاقة بحجمها في حقبة الكذب الفلسطينية. كذبة النكبة جاءت لنزع الاعتراف الدوليّ بحقّ إسرائيل أن تكون، ومحاولة للإيقاع بإسرائيل بجرم لم ترتكبه، والتنصّل من مسؤوليّة العرب لنتائج عدائهم وتشويه جرائم الحركة الوطنية الفلسطينية في محاولة لمنحها الشرعية للنضال والكفاح وإبادة إسرائيل".

ويقول الكاتب والباحث أنطون شلحت، ردّاً على نشر الكتيّب: "هذه الحملة تعيد إنتاج رواية إسرائيلية مستهلكة، فحواها أنّ النكبة الفلسطينية في عام 1948 هي "فرية عربية" أو مظهر من مظاهر "الخداع الذاتي". ويتسق فحواها مع فحوى السياسة الرسمية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية، وخصوصاً وزارة الخارجية. كما أنّها تشكّل دليلاً آخر على أبرز عنصر اتسم به المشهد السياسيّ الإسرائيليّ الداخليّ خلال العامين الفائتين، وهو تكريس سيطرة اليمين على الخريطة الحزبية وعلى المناخ السياسيّ العام. وثمة من يعتقد أنّ اليمين الأيديولوجيّ في إسرائيل أنجز في هذين العامين انقلاباً تاماً ظلّ يعمل على دفعه فُدمًا على مدار الأعوام العشرة الفائتة. وغاية هذا الانقلاب على المستوى الداخليّ تمثّلت، ضمن أشياء أخرى، في منع فلول اليسار من أن تعرّب عن آراء مغايرة. وهذا المنع تمّ بداية على المستوى العامّ ثمّ انتقل إلى المستوى التشريعيّ".¹⁹

¹⁸ للتوسّع، انظر موقع إم-ترستسو: <http://www.imti.org.il/index.php>
¹⁹ منظمة "إم ترستسو" اليهودية المتطرفة توزّع كتيّبًا يكذب النكبة، شبكة سكايز للدفاع عن الحريّات: <https://skeyes.wordpress.com/2011/05/20/65449845613213213>

محاولات قمع الذاكرة الجمعيّة للفلسطينيين وتشويه التاريخ انتقلت كذلك إلى الجامعات الإسرائيليّة، لكن في هذه الحالة عن طريق منع فعاليّات إحياء ذكرى النكبة وإقامة فعاليّات سياسيّة تنقيفيّة للطلاب العرب. فبذريعة الحفاظ على الأمن، قامت جامعة حيفا بمنع قيادات عربيّة من دخول الجامعة في أيار الأخير، وهم الشيخ رائد صلاح وعضوة الكنيست حنين زعبي. ففي 3.5.2011، قرّرت إدارة جامعة حيفا عدم الاستجابة لطلب كتلة "أقرأ" الطلابيّة التي قامت بتوجيه دعوة للشيخ رائد صلاح (رئيس الحركة الإسلاميّة الشماليّة) لإلقاء محاضرة أمام الطلاب الجامعيّين حول ذكرى النكبة الـ 65²⁰ وقد علّلت إدارة الجامعة رفضها لطلب الكتلة بالأحداث الأخيرة التي واكبت زيارة الشيخ صلاح، إذ شهدت الجامعة احتجاجات عنيفة ومواجهات بين الكتل اليمينيّة والكتل الطلابيّة العربيّة. كذلك علّلت إدارة الجامعة رفضها لطلب كتلة "أقرأ" الطلابيّة بتصرّفات الشيخ رائد صلاح معتبرة تصرّفاته مُخلة بالنظام ومخالفة للقوانين التي في أعقابها فُتحت العديد من الملقّات القضائيّة ضدّه (كما ادّعت الجامعة). كتلة "أقرأ" قالت، تعقيباً على منع الزيارة، إنّ ادّعاءات الجامعة واهية، فقد زار الشيخ رائد الجامعة في السابق، ولم يحدث أيّ إخلال بالأمن وصدّامات ودماء كما تتحدّث الجامعة".²¹

وفي الشهر ذاته، قرّرت إدارة جامعة حيفا كذلك منع عضوة الكنيست حنين زعبي من تقديم محاضرة في ذكرى النكبة، رغم أنّ إدارة الجامعة كانت قد وافقت على ذلك من قبل، مع وضع شروط أمنيّة مشدّدة وتغيير للإجراءات البروتوكوليّة لجامعة حيفا كتأخير موعد المحاضرة وإدخال الطلاب من مدخل آخر غير المدخل الرسميّ للقاعة.²² ومع كلّ ذلك، وافق منظّمو المحاضرة (فرع التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في جامعة حيفا) على هذه الشروط؛ إلاّ أنهم تلقّوا بعد عدّة أيّام رسالة من عميد الطلبة يوآف ليفي عبر البريد الإلكترونيّ موجّهة إلى جميع مندوبي الكتل الطلابيّة في جامعة حيفا، يبلغهم فيها بالغاء جميع الفعاليّات الطلابيّة حتّى تاريخ 2.6 إلاّ الفعاليّات التي لها علاقة بانتخابات لجنة الطلاب العرب.

وقد قال الطالب ربيع عيد (ممثل التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ في جامعة حيفا): "نحن نرفض هذا التعامل من قبل إدارة جامعة حيفا، هذا ليس بجديد عليها ولقد توقعنا هذا التصرّف في الساعة الأخيرة

²⁰ محاسن ناصر ومنى عرموش، "إدارة جامعة حيفا تمنع الشيخ رائد صلاح من الدخول للحرم الجامعيّ لإحياء ذكرى النكبة"، موقع العرب 3.5.2011.

²¹ المصدر السابق.

²² وائل عواد، "بدعوى الحفاظ على الأمن: جامعة حيفا تمنع زعبي من الدخول"، موقع بكرة 15.5.2011.

فنهج إدارة جامعة حيفا للتضييق على الطلاب العرب أصبح أمراً عادياً وكنا سنتفاجأ لو كانت تصرفت العكس".²³

محاولات قمع الذاكرة لا تقتصر على جامعة حيفا، إذ قامت كذلك الجامعة العبرية في القدس بمنع إحياء ذكرى النكبة بواسطة منع الطلاب دخول الجامعة العبرية لإحياء ذكرى النكبة.²⁴ فقد قامت الجامعة العبرية في القدس في 16.5.2011 بوضع قيود صارمة على الطلاب -ولا سيما العرب منهم-، ومنعتهم من الدخول إلى حرم الجامعة لحجج أمنية، تزامناً مع فعالية لكتلة الجبهة الطلابية إحياءً لذكرى النكبة التي تتضمن عرض فيلم "معلول"، الذي يروي حكاية القرية المهجرة (الواقعة في قضاء مدينة الناصرة)، ويتحدث عن وقائع تهجير أهل القرية وتدمير منازلها. وقد قال سكرتير الجبهة الطلابية في الجامعة الطالب ناجي عباس: "قامت الجامعة العبرية اليوم وتحديداً من الساعة الثالثة عصراً بمنع جميع الطلاب من الدخول إلى حرم الجامعة حتى نهاية اليوم. فعلى ما يبدو إن الجامعة وجدت طريقة جديدة لعرقلة الفعاليات الوطنية بادعائها أنها مؤسّسة توفّر كافة الحريات للطلاب من إعطاء التصاريح وتوفير القاعات لكن من جهة أخرى تمنع الطلاب من الدخول إلى الجامعة، إذا لمن سنعرض الفعالية للمدرّسين أو ربّما لإدارة الجامعة نفسها".²⁵

تصريحات رجال السياسة

تناولنا في تقارير سابقة تصريحات عدائية وعنصرية عديدة تجاه المواطنين العرب في إسرائيل، من بينها تصريحات عديدة لرجال دين ورجال سياسة ومثّذي قرار. منها ما كان يطالب، على سبيل المثال لا الحصر، منع بيع أو تأجير منازل للعرب، ومنها ما ينعتهم بالتخلف، أو يرى فيهم خطراً على الفتيات اليهوديات أو خطراً ديمغرافياً. في هذا التقرير، نقتبس تصريحات لشمعون غابسو رئيس بلدية نتسيرت عيليت (المجاورة لمدينة الناصرة) التي تُعدّ مدينة مختلطة، يهدر من خلالها دماء المواطنين العرب. رئيس البلدية غابسو لم يخف مواقف المعادية للعرب منذ انتخابه لرئاسة البلدية منذ ثلاثة

²³ المصدر السابق.

²⁴ محمّد خطيب، "الجامعة العبرية تمنع الطلاب من دخول الجامعة العبرية لإحياء ذكرى النكبة"، موقع بكرة 16.5.2011.

²⁵ المصدر السابق.

اعوام. وقد قام بعد انتخابه بمحاولة لمنع المواطنين العرب من نصب شجرة عيد الميلاد في أعياد الميلاد المسيحية في المدينة، وصرح أنه لن يسمح بإقامة مدرسة عربية أو مسجد في المدينة، وأنّ مدينة نتسيرت عيليت هي مدينة يهودية، وعليها أن تبقى كذلك على الرغم من أنّ قرابة 20% من سكان المدينة هم من المواطنين العرب. مؤخرًا صرح غابسو لصحيفة "كلّ العرب" أنه "لو تواجد في البلاد في أحداث العام 2000 لكان عدد القتلى أكبر بكثير من العرب".²⁶ وبهذا يعترف غابسو أنّ لا مشكلة لديه مع قتل قوات أمن لمواطنين لمجرّد خروجهم في نضال سياسيّ سلميّ ومظاهرات، بل إنّ في هذا التصريح يهدر دماء المواطنين العرب. لكن على الرغم من ذلك لم تتخذ الشرطة أيّ إجراء قانونيّ ضده.

التمييز في القطاع العامّ

العنصرية المنتهجة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل تطل كإفة مجالات الحياة اليومية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وإمكانيات العمل في القطاعين العامّ والخاصّ. في التقرير السابق، تناولنا دعوات مؤسّسة "لاهافاه - لمنع الانصهار في أرض المقدس" لأصحاب المحالّ التجارية عدم تشغيل عمال عرب في القدس ومدن يهودية أخرى، في القطاع الخاصّ. وفي تقارير سابقة، تناولنا كذلك الأوضاع الاقتصادية والتعليمية المتدنية لدى المجتمع العربيّ مقارنة بالإسرائيليّ. وفي واقع الأمر، إنّ التمييز ضدّ السكان العرب في العمل لا يقتصر على القطاع الخاصّ، بل نجد أنّ التمييز الأكبر والأهمّ هو في القطاع العامّ، إذ من المتوقّع منه أن يمنع التمييز في أماكن العمل على أساس عرقيّ أو دينيّ، بل من المطلوب منه -وفقًا لقوانين سنّت في تسعينيات القرن المنصرم أن يرفع تمثيل السكان العرب، عن طريق قوانين للتمثيل الملائم للعرب في الوزارات وفي الشركات الحكومية. إلاّ أنّه على أرض الواقع لم يُطبّق تلك القوانين طوعًا ودون الحاجة إلى جمعيات لتشجّعهم على ذلك -كما يتّضح من تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في موضوع استيعاب العرب في القطاع العامّ.²⁷

²⁶ "غابسو: لو تواجدت في البلاد في أكتوبر 2000 لكان عدد القتلى العرب أكبر بكثير". موقع عرب 48، 3.6.2011. جاكى خوري، "رئيس البلدية غابسو: نتسيرت عيليت مدينة لليهود فقط"، هآرتس 5.6.2011.

²⁷ موقع اللجنة: <http://www.knesset.gov.il/committees/heb/vaada.asp?vaada=266>

في 27.6.2011، أصدرت اللجنة تقريراً تناولت فيه تشغيل العرب في الجامعات الإسرائيلية جاء فيه، وفقاً لمعطيات مجلس التعليم العالي، أنّ عدد المحاضرين العرب في الجامعات الإسرائيلية هو 280 محاضراً يشكلون 2.7% من مجمل المحاضرين في الجامعات.²⁸ أمّا نسبة العرب في إدارة التعليم العالي فلا تتعدّى 1.7%. كذلك ليس ثمة أيّ عربيّ في إدارة الكليات الأكاديمية الممولة من مجلس التعليم العالي.

في ردّه على هذه المعطيات، قال د. داني غرّة مستشار لجنة التحقيق البرلمانية: "إنّ معطيات مجلس التعليم العالي تؤكد أنّ تمثيل العرب في سلك التعليم العالي منخفض جداً، وفقاً لجميع المعايير. وهو أكثر انخفاضاً من نسبة التشغيل العامة للعرب في الدوائر الحكومية التي بلغت قرابة 6%. والأسوأ أنّه من مجمل 160 موظفاً إدارياً في إدارات الجامعات هناك سوى موظفين اثنين عربيين. ويمكن القول إنّ هناك إقصاءً شبه تامّ للعرب من إدارات الجامعات".²⁹

وقد جاء في التقرير كذلك أنّ حالة تشغيل الموظفين والمحاضرين العرب في الكليات الأكاديمية الممولة من قبل مجلس التعليم العالي أكثر سوءاً من الجامعات. إذ بلغت نسبة المحاضرين العرب 2.04% فقط من مجمل المحاضرين، و 1.69% من العاملين في سلك التعليم. أمّا نسبة الموظفين العرب من مجمل الموظفين الإداريين فهي لا تتعدّى الـ 2.33% من مجمل الموظفين. كذلك ليس ثمة أيّ موظف عربيّ في وظيفة إدارية مرموقة. أمّا في مجلس التعليم العالي، وهو الجسم المسؤول عن جهاز التعليم العالي في إسرائيل، فهناك عضو واحد من أصل 22.³⁰

وكانت لجنة التحقيق البرلمانية قد أعلنت في حزيران أنّ تمثيل الموظفين العرب في القطاع العام لا يتعدّى الـ 7% من مجمل الموظفين، على الرغم من أنّهم يشكلون قرابة الـ 20% من المواطنين، وعلى الرغم من أنّ الحكومة قرّرت في العام 2007 رفع مستوى تمثيل العرب إلى 10% في العام 2010. بلوغ هذا الهدف يحتاج إلى توظيف 1,300 موظف عربيّ جديد.³¹

²⁸ بيان صحفيّ للجنة التحقيق البرلمانية: www.knesset.gov.il/spokesman/heb/Result.asp?HodID=8832؛ أساف شتول-

طراويرنغ، "2.7% فقط من سلك التعليم العالي عرب"، هآرتس 26.6.2011.

²⁹ المصدر السابق.

³⁰ المصدر السابق.

³¹ بيان صحفيّ، لجنة التحقيق البرلمانية لموضوع استيعاب العرب في القطاع العام، 14.6.2011:

www.knesset.gov.il/spokesman/heb/Result.asp?HodID=8802

الطول الحكوميّة المقترحة لأزمة السكن تتجاهل احتياجات المجتمع العربيّ

في الأشهر الأخيرة، تزايدت احتجاجات اجتماعيّة اقتصادية في إسرائيل بسبب ارتفاع أسعار المعيشة، من ضمن ذلك أصوات تذرّ شديدة حول ارتفاع أسعار شراء وإيجار الشقق، تحوّلت إلى اعتصامات في مراكز عدد من المدن الرئيسيّة. وقد حاولت الحكومة وبنك إسرائيل منذ أشهر عديدة كبح ارتفاع الأسعار الناتج -وفقاً للحكومة- بسبب خلل بين العرض والطلب في سوق المنازل. لذلك حاولت الحكومة تقليل الطلب عن طريق استعمال آليّة فرض ضرائب وقيود على شراء المساكن والشقق للاستثمار، أي لمن يملك منزلاً ويريد شراء آخر أو أكثر، أو بواسطة تشديد القيود على قروض الإسكان التي يفرضها بنك إسرائيل. إلا أنّ كافة محاولات السيطرة على سوق المساكن باءت بالفشل - حتى كتابة هذا التقرير في بداية آب.

ما يهّمنا في هذا التقرير، في هذا الصدد، هو متابعة تأثير ما جرى عرضه من سياسات ومشاريع حكوميّة للحدّ من ظاهرة ارتفاع أسعار المساكن وحلّ مشكلة الإسكان، على المجتمع العربيّ. ونتساءل كذلك عمّا إذا كانت هناك أيّ محاولات حكوميّة للتعامل مع قضية المسكن لدى المجتمع العربيّ. ابتغاءً فحص هذه الأسئلة، سوف نتابع السياسات العامّة المقترحة للتعامل مع مشكلة الإسكان وعلاقتها مع المشكلة لدى المجتمع العربيّ، وكذلك سوف نتابع سياسات وزارة البناء والإسكان ووزارة تطوير النقب والجليل، وذلك أنّ عمل ووظيفة تلك الوزارات مرتبطان ارتباطاً مباشراً بقضية الأرض والمسكن. لكن بداية، نعرض حجم أزمة السكن لدى المجتمع العربيّ.

أظهر المسح الاقتصاديّ الاجتماعيّ للعام 2010، والذي نفّذه مركز الجليل للأبحاث، أنّ 93% من الأسر الفلسطينيّة في إسرائيل تمتلك البيوت التي تسكنها، مقابل 66% من المجتمع الإسرائيليّ. كما أظهرت المعطيات أنّ المجتمع الفلسطينيّ يعاني من نقص حادّ في الأراضي بصورة عامّة، وفي تلك المخصّصة للبناء بصورة خاصّة، وهو ما يدفع بضائقة السكن لتغدو إحدى القضايا الأكثر إلحاحاً للمجتمع العربيّ، وفقاً لمعدّي التقرير. فقد أظهرت البيانات أنّ 55% من الأسر الفلسطينيّة في البلاد تحتاج إلى وحدة سكنيّة واحدة إضافية على الأقلّ في السنوات العشر القادمة (أي 100,000 وحدة سكنيّة). تصل هذه النسبة في منطقة الشمال إلى 57% وتنخفض تدريجيّاً في الجنوب لتصل إلى 52%. وتقول 47% من مجمل الأسر الفلسطينيّة التي تحتاج إلى وحدة سكنيّة واحدة على الأقلّ في

السنوات القادمة إنَّها لن تتمكّن من بناء أيّ وحدة سكنيّة. وَفَقاً لِمُعَدِّي التَقْرِير، إنَّ المَجْتَمع الفِلَسْطِينِيّ سيواجه أزمة سكن حقيقة وخطيرة في السنوات القليلة القادمة.

معطيات ودراسات المركز العربيّ للتخطيط البديل تفيد أنّ طريقة تعامل الدولة مع ضائقة السكن تزيد الأمور تعقيداً، وذلك أنّها تتجاهل -إلى حدّ بعيد- مشاكل البلدات العربيّة. فقد أظهرت دراسة أعدّها المركز مؤخراً أنّ دائرة أراضي إسرائيل لم توقّر، خلال الفترة الواقعة بين العامين 2005 و 2010، سوى 21% من الأراضي المطلوبة لسدّ احتياجات المواطنين العرب من الوحدات السكنيّة، في حين بلغت هذه النسبة 59% لدى المواطنين اليهود.³²

ضائقة المسكن لدى المجتمع الفِلَسْطِينِيّ تختلف إلى حدّ بعيد عن مشكلة ارتفاع الأسعار في المدن الإسرائيليّة. فإذا كان العامل الأوّل في ارتفاع أسعار البيوت في المدن الإسرائيليّة هو رغبة الشباب اليهود بالسكن في المركز وشحّ العرض هناك، فإنّ أسباب الأزمة في البلدات العربيّة تعود إلى: غياب مناطق بناء ملائمة؛ عدم إقرار خرائط هيكلية ومسطحات نفوذ؛ عدم وجود بناء عموميّ؛ عدم إقامة أيّ بلدة عربيّة جديدة منذ العام 1948؛ مصادرة الأراضي. معنى هذا أنّ المسببات هي سياسيّة بامتياز، ومردّها إلى تعامل الدولة مع المواطنين العرب. المواطن العربيّ يبقى محاصراً داخل البلدات العربيّة، وفي أفضل الحالات يحاول الانتقال إلى ما يسمّى المدن المختلطة، ويُمنع (بواسطة القانون) من محاولة السكن في ما يُسمّى بالبلدات الجماهيرية الصغيرة.

من هنا يمكن القول إنّ هناك تجاهلاً من قبل الدولة لمشكلة السكن لدى المجتمع العربيّ. بل يبدو أنّ الحكومة الإسرائيليّة تبحث عن أساليب لإخراج البلدات العربيّة من دائرة المستفيدين من أيّ خطة جدية للتعامل مع ضائقة السكن في إسرائيل. فعلى سبيل المثال، حاولت وزارة المالية تخفيض أسعار المنازل وكبح الطلب عليها بواسطة فرض ضرائب على مَنْ يقومون بشراء المنازل بهدف الاستثمار، أي لتأجيرها أو لبيعها عندما يرتفع سعرها. وحاول بنك إسرائيل لجم الطلب من خلال رفع فوائد

³² المركز العربي للتخطيط البديل، "بحث المركز العربي للتخطيط البديل: حوالي 20 الف وحدة سكنية في البلدات العربية" عاقفة" ولم يتم المصادقة عليها خلال العقد الأخير" : www.ac-ap.org/index.asp?i=1498

قروض الإسكان وتشديد شروط الإقراض. في كلتا الحالتين، لا تحمل تلك الوسائل حلولاً لضائقة الإسكان في المجتمع العربيّ، إذ إنّ الطلب على الوحدات الإسكانيّة عنده لا يتأثر بهذه الخطوات، ف شراء الشقق السكنيّة لأغراض الاستثمار أمر ليس واسع الرواج في البلدات العربيّة، كما أنّ معظم بنوك الإسكان لا توقّر قروض إسكان في البلدات العربيّة بسبب عدم تسجيل تقسيم الأراضي لدى دوائر التسجيل العقاريّ في الكثير من الحالات، ما عدا بعض المدن العربيّة الكبيرة. كذلك إنّها لا توقّر بناءً حكوميّاً في البلدات العربيّة.

أمّا من جهة السياسات العينيّة والبرامج الحكوميّة للتعامل مع قضية الإسكان، فنجد أنّها كذلك لا تحمل حلولاً لمشاكل الإسكان في البلدات العربيّة. فقد أقرّت الحكومة بتاريخ 5.6.2011 (قرار حكومة رقم 3282) خطة قدّمها وزير الإسكان لتشجيع الأزواج الشابّة على شراء منازل في الضواحي. وفقاً لهذه الخطة، سوف تمنح وزارة الإسكان تسهيلات وهبات ماليّة بقيمة 100 ألف شيكل لشراء شقق في الضواحي -النقب والجليل-. ولا تقدّم الهبات إلا لمستحقّي وزارة الإسكان وحين يقومون بشراء شقة في بناء عموديّ كثيف.³³ كما تدعم الوزارة -وفقاً لهذه الخطة- تكاليف البنى التحتيّة والتطوير.³⁴ مراجعة قائمة البلدات المشمولة في الخطة توضّح أنّها قليلة من جهة (8 من 28) كونها تشمل البلدان المعرّفة "منطقة تطوير أ" فقط، وفي معظمها لا بناء لعمرات سكنيّة مشتركة كما تتطلب الخطة الحكوميّة؛ أي إنّها لا تستجيب مع احتياجات المجتمع العربيّ المختلفة عن أسباب مشكلة ارتفاع أسعار المنازل في البلدات اليهوديّة في المركز.

قيادات المجتمع العربيّ أكّدت عدم تجاوب خطة الوزير مع احتياجات البلدات العربيّة. فقد وجّه المهندس رامز جرابسي (رئيس لجنة رؤساء السلطات المحليّة العربيّة) رسالة إلى وزير الإسكان يُعرب فيها عن اعتراضه على شروط الخطة، وكذلك فعل عضوا الكنيست حنين زعبي وحنّا سويد. ويُجمع هؤلاء أنّ الجمهور العربيّ لا يستفيد مطلقاً من الخطة، رغم أنّه من أفقر الطبقات، ومن أكثر من يعانون من الضائقة السكانيّة، بسبب مصادرات الأراضي، والتضييق على مناطق النفوذ

³³ للاطلاع على قرار الحكومة، انظروا:

http://www.moch.gov.il/Gov_Decisions/Pages/GovDecision.aspx?ListID=f33e0a4b-aa35-4b12-912e-d271a6476a11&WebId=fe384cf7-21cd-49eb-8bbb-71ed64f47de0&ItemID=202

³⁴ بيان صحفيّ، وزارة البناء والإسكان:

www.moch.gov.il/siyua_bediur/Pages/hatava_lerochshey_dira_rishona.aspx#GovXParagraphTitle6

ومسطحات البلاد العربية. النائب حنا سويد طالب وزير البناء والإسكان عدم إقصاء البلدات العربية والمواطنين العرب من المساعدات والهبات التي أعلنت. وطالب سويد الأخذ بعين الاعتبار أن غالبية المواطنين العرب يبنون بيوتهم الخاصة على أراضٍ خاصة، لا من خلال مشاريع إسكان ينقذها مقاولون وشركات. وإن عملية البناء المحليّة تجري وفق الحاجة؛ لذا فإنّ استغلال الأرض لا يكون دومًا وفق الكثافة التي تدرج ضمن تحديدات الاتفاق الذي أعدّ، لكنّها تزداد على نحو تدريجيّ، لنفوق هذه النسبة المحددة بعد عدّة سنوات. وتفيد المعلومات أنّ الخطة الجديدة تحدّد عدد الوحدات السكنيّة بـ 4 وحدات في الدونم على الأقلّ.

من غير المستغرب أن تتجاهل الحكومة ووزير الإسكان ضائقة السكن في البلدات العربية؛ فإذا راجعنا سياسات حكومات إسرائيل في السنوات الأخيرة، وجدنا أنّ الجهد الذي بذلته لحلّ مشكلة ارتفاع أسعار المنازل في المركز المكتظّ كان يرمي أساسًا إلى تشجيع السكان اليهود على الانتقال إلى الجليل والنقب، لكي تحقّق الدولة أهداف تهويد الجليل والنقب وتغيير الميزان الديمغرافيّ، لا سيّما في الجليل، ومن ثمّ، ربّما، حلّ أزمة ارتفاع أسعار المنازل في المركز.

هذا التجاهل يظهر جليًّا من خلال تعامل دائرة أراضي إسرائيل ومؤسسات التخطيط الرسميّة مع احتياجات المواطنين العرب، وتعامل وزير البناء والإسكان؛ فقد بيّنت دراسة للمركز العربيّ للتخطيط البديل أنّ هناك 33 مخططًا لبناء 20 ألف وحدة سكنيّة في بلدات عربيّة، لا تزال عالقة في مرحلة البحث والنقاشات في لجان ومؤسسات التخطيط والبناء المختلفة منذ 19 عامًا، علمًا أنّ هذه المخططات هي -في الأساس- مخططات لتوسيع مناطق التطوير القائمة حاليًّا. هذا يعني أنّ هذه المخططات لا تكاد تفي بأغراض السكن في البلدات العربية في الوقت الحاليّ، دون الحديث عن الاحتياجات المستقبلية للبلدات العربية. وجاء في الدراسة أنّ وزارة الداخليّة قد أعلنت عن اختيار 3 مخططات فقط، من أصل 33، تضمّ 911 وحدة سكنيّة (من أصل 20 ألفًا) لتسريع المصادقة عليها، وذلك في إطار خطة الطوارئ لتسريع البناء بهدف السكن في المناطق المختلفة من البلاد. وقال المركز إنّ المصادقة على كافة المخططات العالقة قد يساهم في حلّ مشكلة نحو 50% من النقص في

الوحدات السكنية بالإضافة إلى أنه كان في الإمكان حلّ جزء من مشكلة هدم البيوت المستفحلة في البلدات العربية.³⁵

بالتوازي لهذا الإهمال وعدم المصادقة على الخرائط الهيكلية للبلدات العربية، لا تقيم الدولة ولا توسّع إلا بلدات تُقام للسكان اليهود في المناطق المجاورة للبلدات العربية، كما فعلت في توسيع مدينة "حريش" الواقعة في منطقة وادي عارة. فعلى سبيل المثال، صرّح وزير البناء والإسكان أريئيل أطيّاس في السابق أنه "يجب وقف التوسّع العربيّ في وادي عارة".³⁶ جاءت أقوال الوزير هذه على خلفية التخطيط لإقامة مدينة جديدة (اسمها "حريش") في وادي عارة لليهود الحريديم. كما أضاف الوزير: "أعتبر حريش مهمّة قومية. ينبغي الذهاب إلى وادي عارة ووقف توسّع السكان الذين أقلّ ما يمكن أن يقال عنهم أنهم لا يحبّون دولة إسرائيل".³⁷ في ما يتعلق بمنطقة الجليل، قال الوزير أطيّاس: "إذا استمرّ الوضع كما هو اليوم، فسوف نخسر الجليل. فهناك توسّع من قبل مجموعات لا يجب أن تكون مختلطة. أعتقد أنه من غير المناسب السكن معاً، في إمكاننا أن نكون أرقاء لبقين، ولكن هذا غير مناسب. انظروا ماذا حدث في عكا".³⁸

أقوال وزير البناء والإسكان توضّح الأهداف غير المعلنة لسياسات وزارته خاصّة، وأهداف الحكومة عامّة. إذ تعمل الحكومة الحالية، كما الحكومات السابقة، على تعزيز الوجود اليهوديّ في النقب والجليل، وتعتبر ذلك غاية قومية. كما شكّل هذا الهدف عاملاً مركزياً من وراء إقامة وزارة تطوير النقب والجليل عام 2005، وإقامة اللجنة الوزارية لتطوير النقب والجليل. فعلى سبيل المثال، قرّرت في 27.7.2009⁴⁰ تأييد إقامة "نويّات استيطان بغية تحويلها إلى بلدات استيطانية ثابتة في النقب، وذلك بواسطة تخصيص المساعدات المالية لهذه النويّات مقابل التزامها بالتحوّل إلى تجمّعات ثابتة. سيصل مبلغ المساعدة المالية الإجماليّ إلى نحو 12 مليون شاقل".⁴¹ إذًا، حكومة إسرائيل تستعمل سياسات الإسكان بغية تحقيق أهداف تهويد الجليل والنقب ومن خلالها، أي كتحصيل حاصل، ترفع عرض المنازل في المناطق التي تراها ذات أهميّة قومية. لذلك تكون البلدات العربية خارج إطار

³⁵ المركز العربيّ للتخطيط البديل، بيان صحفيّ 11.8.2011، موقع العرب نت.

³⁶ جاي ليبيرمان، "يجب وقف التوسّع العربيّ في وادي عارة"، هآرتس 2.7.2009.

³⁷ المصدر السابق.

³⁸ المصدر السابق.

³⁹ المصدر السابق.

⁴⁰ موقع اللجنة. القرار رقم ن.ج 3، من يوم 27.7.2009، الذي ألحق ببروتوكول قرارات الحكومة وحصل بتاريخ 13.8.2009 على مكانة قرار حكوميّ ورقمه ن.ج 692/3.

⁴¹ المصدر السابق.

التطوير والتنمية وخارج مشاريع الإسكان أو عرض الحلول. وهذا يدلّ كذلك أنّ القضية لا تتعلق بعدم وجود ميزانيات أو موارد، إنّما هي قضية سلّم أولويات للحكومة، فهي تجد الموارد لتحقيق الأهداف القومية وتقوم بإقضاء البلديات العربية والسكان العرب من عمليات التنمية. متابعة حجم ونوعية الهبات والتسهيلات الماليّة التي تقدّمها الدولة لتهوديد الجليل والنقب، والغياب شبه المطلق لدعم البلديات العربيّة، يوضّح الادّعاء. فعلى سبيل المثال، أقرّ وزير البناء والإسكان في 15.3.2010 سلة هبات ماليّة وتخفيضاً في أسعار الأراضي في الجليل تبلغ 60% من سعر الأرض بغية تشجيع الانتقال إلى الجليل، بالإضافة إلى تسهيلات وهبات لشراء البيوت.⁴²

أهداف الحكومة تتّضح أيضاً من خلال أقوال الوزير سلفان شالوم، وزير تطوير النقب والجليل؛ إذ يوضّح هذا أنّه سوف يعمل "على جلب مستوطنين جدد إلى الجليل والعمل على إبقاء السكان الحاليين. هذا من منطلق منظار أنّ الجليل والنقب هما نخر إستراتيجيّ لدولة إسرائيل علينا الاستثمار فيه. أبتغي إحضار 300 ألف مواطن إلى الجليل و 300 ألف إلى النقب. سوف أقوم بذلك بالتعاون مع جمعيات ومؤسسات شبابيّة ونواة استيطان".⁴³ في خطاب آخر يعود الوزير سلفان شالوم على كلمات رئيس حكومة إسرائيل الأوّل دافيد بن جوريون: "النقب هو امتحان للشعب اليهودي"، وأضاف أنّه -عاجلاً أم آجلاً- سوف يُضطرّ الشباب إلى الانتقال من مركز إسرائيل إلى الجنوب بسبب شحّ الأراضي في المركز وارتفاع أسعار المنازل هناك، بينما أسعارها في النقب والجليل مغرية.⁴⁴ والقصد من مصطلحات تطوير النقب والجليل هو تهويد الجليل والنقب وتغيّر الميزان الديمغرافيّ فيهما كما يوضّح الباحث غبريئيل لفشيتس الذي درس نتائج الاستيطان في الجليل.⁴⁵

⁴² بيان صحفيّ لوزارة البناء والإسكان 16.3.2010، "التسهيلات والهبات في منطقة الجليل".

⁴³ أقوال وزير تطوير النقب والجليل، موقع الوزارة: www.vpmpo.gov.il/About/Pages/speakMinister.aspx

⁴⁴ سلفان شالوم، "النقب هو أملنا"، 15.3.2011، موقع وزارة تطوير النقب والجليل:

www.vpmpo.gov.il/Negev/magazines/Pages/negev2011shalom.aspx

⁴⁵ غبريئيل لفشيتس، "الاستيطان الجديد في الجليل كوسيلة لتطوير الضواحي"، موقع وزارة تطوير النقب والجليل:

www.vpmpo.gov.il/Research/Pages/ResearchLIV.aspx?ListID=bed3f38a-5ed4-4f82-985d-95730e60227e&WebId=fe384cf7-21cd-49eb-8bbb-71ed64f47de0&ItemID=8

خاتمة

في الأشهر الأخيرة، يشهد المجتمع الإسرائيلي موجة احتجاجات شعبية حول مواضيع اجتماعية اقتصادية، باتت ترهق كاهل الطبقات الوسطى في إسرائيل. منها ارتفاع أسعار المعيشة، والسلع والخدمات، من أبرزها ارتفاع أسعار الشقق والمنازل. وقد رفعت قيادات الاحتجاجات مطالب اقتصادية إلى الحكومة، تتعلق في الأساس- بتحمل الحكومة والدولة من جديد، مسؤولية تقديم خدمات اجتماعية كانت قد تنازلت عنها في العقود الأخيرين. من جهتها تحاول الحكومة الاستجابة إلى قسم من تلك المطالب، والتعامل مع أزمة ارتفاع أسعار الشقق والمنازل بشكل خاص. ومن مراجعة تلك الخطط والبرامج، لاحظنا أنها لا يمكن أن تعرض حلولاً لأزمة السكن والمنازل والأراضي في البلدات العربية، إذ هي تتجاهل خصوصية الأزمة في البلدات العربية، واختلافها عن الأزمة العامة الناتجة عن ارتفاع الأسعار في إسرائيل. إذ نجد أن مشكلة المسكن لدى المجتمع العربي تتعلق تعلقاً مباشراً بسياسات الحكومة وتعاملها مع المواطنين العرب، وتنتج -في ما تنتج- من سياسات تهويد الجليل والنقب ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وعدم توسيع مسطحات النفوذ في البلدات العربية، وسنّ قوانين تمنع المواطنين العرب (أو تصعب عليهم إلى حد بعيد) من إمكانية انتقالهم للسكن في بلدات يهودية، كما هو الحال في قانون لجان القبول الذي استعرضناه في التقارير السابقة. بعبارة أخرى، مصادر أزمة السكن لدى المجتمع العربي ناتجة من سياسات الحكومة، وحلها يتطلب تغييراً في السياسات وفي تعامل الحكومة والمجتمع الإسرائيلي مع المواطنين العرب.

على أرض الواقع، ومن خلال متابعة سياسات الحكومة والخطط المقترحة، نعتقد أن الحكومة غير معنية بحل أزمة السكن لدى المواطنين العرب، وأن المجتمع الإسرائيلي، على الجملة، لا تعنيه قضايا مشاكل المواطنين العرب، بل إن الثقافة السياسية المهيمنة (كما رصدناها من خلال تقارير الرصد السياسي) تدعم تعامل الحكومة مع المواطنين العرب وتقوم أحياناً بإكمال تهيمش المواطنين العرب، وهي جزء من تقليص حيز العمل السياسي للمواطنين العرب وجزء من محاولات قمع هويتهم ومطالبهم. هذا ما يتضح من مواقف مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلي التي تطالب بمنع إحياء ذكرى النكبة، وتصمت حين ينشر رجال دين يهود (ربانيم) دعوات لمنع بيع أو تأجير شقق سكنية للعرب، وحين تخرج مظاهرات في مدن مختلطة تدعو لطرد السكان العرب فيها، وحين تصدر نداءات لمنع تشغيل عرب في أماكن عمل يهودية. معظم هذه السياسات مقبولة -إلى مدى بعيد- لدى

قسم كبير من المجتمع الإسرائيلي (كما يتضح من استطلاعات الرأي العام التي راجعناها في التقرير السابق)؛ إذ حتى الآن كان هناك تقسيم وظائف بين الحكومة، والكنيست، وقسم من مؤسسات القطاع الثالث-غير الحكومي، ومن المجتمع الإسرائيلي ذاته، في تقليص الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين العرب، لا تتغير إلا إذا تغيرت منظومة المعتقدات والمواقف تجاه المجتمع الفلسطيني.

*إمطاس شحادة باحث في مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

لمراجعة التقارير السابقة، الرجاء الضغط هنا